Strategy
WATCH
المرصد الاستراتيجي

متى وكيف ستنتهي الحرب في سوريا ؟

دراسات وبحوث

نشر مركز (CSIS) دراسة بعنوان (Syria: When and How Does This War End) أشار فيها الباحث الإستراتيجي (Anthony H. Cordesman) إلى أنه بعد مرور خمسة عشر عاما على غزو العراق لا تزال الولايات المتحدة بعيدة عن الإجابة على سؤال: "متى تنتهي الحرب في العراق"، ويبدو أنها بعيدة عن تقديم إجابة للسؤال نفسه فيما يخص سوريا، مؤكداً أن الهدف من الحرب ليس تحقيق الانتصارات العسكرية بل صياغة سلام يخدم الأهداف الاستراتيجية الدائمة للأمة.

وأكد كوردسمان أن الولايات المتحدة لم تكن قادرة على التركيز على هذا الهدف في أي من الحروب التي خاضتها، ولا يقتصر الأمر على العراق وسوريا بل يمتد إلى أفغانستان وليبيا واليمن والحروب الأصغر لمكافحة التطرف والإرهاب غرب وشرق أفريقيا.

ويبين الجدل الدائر حول مغادرة القوات الأمريكية سوريا مدى الإخفاق الخطير في الإستراتيجية الأمريكية؛ إذ اقتصرت جهود ترامب على معاقبة نظام الأسد لشنه هجوماً كيميائياً آخر، ويبدو أن الجدل سيبقى منصباً على الأهداف الخاطئة، ولن يكون له صلة بالأهداف الإستراتيجية الجوهرية للحروب في العراق وسوريا أو في الحرب على الإرهاب، ولن يكون له دور في صياغة سلام مستدام يخدم المصالح الأمريكية ومصالح الأصدقاء والحلفاء في المنطقة، بل هو محض جدل حول موعد مغادرة القوات الأمريكية دون أي مراعاة أية اعتبارات إستراتيجية أخرى.

وينصب هذا الجدل حول المدة الأقرب لمغادرة القوات الأمريكية بالاعتماد حصراً على مدى قرب إمكانية إعلان الولايات المتحدة هزيمة تنظيم "داعش" في سوريا. فمن ناحية، تحدث الرئيس عن مدة الانسحاب وأنها "ما بين الفوري والوشيك" وذلك اعتماداً على نظرته التي ترى بأن واشنطن هزمت "داعش" وليست هنالك أهداف إستراتيجة أخرى يتعين تحقيقها في المنطقة، وذلك في مقابل حديث وزير الدفاع وكبار القادة العسكرية عن الانسحاب "لاحقاً" في وقت لم يتم تحديد، وذلك بناء على اعتبارات أخرى تدفع للبقاء، مثل؛ التهديدات التي تشكلها إيران ، ومخاطر استمرار قوى التطرف والإرهاب، والحاجة إلى توفير الأمن لشركاء الولايات المتحدة، وضمان تدفق الصادرات النفطية لدفع عجلة الاقتصاد العالمي والأمريكي.

ولفت كوردسمان الانتباه إلى أن الرئيس الأمريكي وكبار قادته العسكريين لم يربطوا حديثهم حول موعد الانسحاب بما يمكن أن يقع لحلفائهم الأكراد والعرب الذين ساندوا

الولايات المتحدة في حربها ضد تنظيم "داعش"، ولم يتناولوا أياً من الترتيبات المتعلقة بالانسحاب أو سبل إحداث سلام حقيقي ومستدام، بل انحصر الحديث بصورة مقلقة حول هزيمة "داعش" وأصبح الحوار فارغاً من أي هدف إستراتيجي.

وعلى شاكلة ما وقع في عهد سابقيه الرئيسين أوباما وبوش ووزراء الدفاع والقادة العسكريين في عهديهما؛ لم يحاول ترامب وقادته العسكريين توصيف كيفية إنهاء أي من الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة وسبل تحويلها إلى سلام مستقر يخدم المصالح الأمريكية.

حرب مستمرة أم "مفاوضات للقضاء على السلام"

رأى كوردسمان أنه في حال غادرت الولايات المتحدة سوريا فإن النتيجة ستكون حرباً أسوأ من سابقتها، حتى وإن نتج عن المفاوضات توقفاً جزئياً في الأعمال القتالية دون معالجة أسبابها الكامنة، إذ من شأن ذلك وقوع عواقب أسوأ لسوريا والمنطقة برمتها، كما هو الحال بالنسبة لنتائج المفاوضات التي أنهت الحرب العالمية الأولى، والتي أفضت إلى عملية سلمية أنهت جميع فرص السلام وأدت إلى وقوع الحرب العالمية الثانية، ويبدو أن المفاوضات السورية الجارية سينتج عنها بقاء معظم سوريا تحت قبضة الأسد والروس والإيرانيين و"حزب الله"، الأمر الذي يعني إخضاع معظم الأرض والسكان لنظام غير مستقر تقوده أقلية تقمع سكان البلد الذي يشكل فيه السنة نحو 75 بالمائة.

وعلى الرغم من عدم وجود تقديرات دقيقة للمدنيين الذي قضوا في هذه الحرب، إلا إنه من المؤكد أن 400 ألف قتلوا منذ نشوب القتال في 2011، معظمهم من العرب السنة في المناطق الخارجة عن حكم الأسد، والبعض يرفع هذه التقديرات إلى أكثر من نصف مليون قتيل، دون محاولة حصر أعداد الجرحى والمقعدين والمتضررين، علماً بأن هذه التقديرات المخيفة لا علاقة لها بتنظيم "داعش" وغيره من الجماعات المتطرفة، إن أكثر من 75 بالمائة من سكان سوريا لا يقيمون في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم، بل كان العدد الأضخم من هذه الخسائر نتيجة جرائم النظام الذي لم يتردد في استخدام السلاح الكيميائي والبراميل المتفجرة والمدفعية وغيرها من آلات الحرب التي تسببت بمعظم حالات القتل والإصابات والتشريد.

وقد أسهم كل من: إيران و"حزب الله" وروسيا في مضاعفة أعداد الضحايا في صفوف السنة بصورة خاصة، وذلك من أجل إبقاء أقلية علوية لا تتجاوز نسبتها 13 بالمائة في الحكم،

في حين تبلغ نسبة المسيحيين 10 بالمائة والدروز نحو 3 بالمائة من مجموع السكان، ويقيم أغلبهم في مناطق يسيطر عليها نظام الأسد.

ووفقاً لمفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة فإن13.1 مليون سوري هم بحاجة ماسة للمساعدة، في حين ترفع مصادر الاستخبارات المركزية الأمريكية العدد إلى 18 مليون نسمة.

ويُقدر عدد النازحين في الداخل بنحو 6.1 مليون مواطن معظمهم فقدوا أعمالهم ومنازلهم أو فقدوا إمكانية الوصول الآمن لمصادر الطعام والشراب والتعليم والعلاج وغيرها من الخدمات، وهنالك نحو 5.6 مليون لاجئ خارج سوريا لا يمكن معظمهم العودة إلى وطنهم، في حين لا يزال هنالك نحو 3 ملايين يصعب الوصول إليهم في المناطق المحاصرة، حيث يمنع وصول الطعام إليهم، ولديهم جميعاً كل الأسباب لكراهية الأسد.

وفي هذه الحالة المروعة يرى كوردسمان أن سوريا لا تزال بعيدة عن تحقيق سلام مستدام، إذ لا زالت مجريات الأحداث تُبعد المجتمع الدولي عن مواجهة المخاطر والأضرار الناتجة عن استمرار الصراع، فقد أصدر البنك الدولي تقريراً جاء فيه: "تسبب الصراع بإحداث ضرر كبير على مخزون رأس مال الجمهورية العربية السورية حيث دُمر 7% من المنازل، ودمر جزئيا حوالي 20%، وأفرز أعداداً كبيرة من الضحايا والمشردين، حيث يقدر عدد القتلى ما بين 400 إلى 470 ألف قتيل، وتم تشريد أكثر من نصف سكان سوريا، ورافق ذلك ترد اقتصادي حيث قُدرت الخسائر التراكمية لإجمالي الناتج المحلي ما بين 2011 و 2016 بنحو 226 مليار وهو ما يشكل أربعة أضعاف الناتج المحلي العام لسنة 2010".

ورأى كوردسمان أن هذه النتائج تمثل أسباباً وجيهة لشعور غالبية السوريين بالكراهية إزاء نظام الأسد الذي تقوده طغمة من العلويين والخارجين على القانون، مؤكداً على أن أية مفاوضات تفضي إلى بقاء الأسد في حكم معظم سوريا، واستمرار هيمنة الأقليات العلوية والشيعية المرتبطة بإيران و"حزب الله"، لا يمكن لها البقاء، بل ستضطر هذه القوى إلى اللجوء للبطش وتأليب المكونات ضد بعضها وتأجيج مشاعر الحقد والكراهية لضمان استمرارها في الحكم، ولن تقبل غالبية السوريين بهذه النتيجة الوخيمة للمفاوضات الهزيلة، خاصة وأن الشعب السوري يعتبر فتياً حيث قدرت مصادر وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية نسبة من تتراوح أعمارهم بين صفر إلى 14 عام بنحو 20 بالمائة، وما بين 15 إلى 24 عاماً بنحو 24 بالمائة، وسيكون لهذه الشريحة دور كبير في العمل على تقويض أية ترتيبات يمكن التوصل إليها في المحافل الدولية لإبقاء النظام.

تكلفة الحرب وتحديات السلام

حذرت الدراسة من خطورة أن تفضي العملية السياسية إلى "توقف تفاوضي" للقتال بحيث يتحول الصراع إلى حالة شبيهة بالنموذج العراقي من العنف واللاستقرار المستدام، مهددة بذلك أمن دول الجوار ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

وطالبت بدل ذلك بالتعامل مع تحديات إنشاء سلام دائم، وخاصة فيما يتعلق بمعالجة تمزق النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، وما حل من دمار بالبنى التحتية ومؤسسات الدولة وغيرها من المنظومات التي يحتاجها المجتمع، إذ قدر تقرير صادر عن البنك الدولي اختفاء ما يقرب من 538 ألف وظيفة سنوياً منذ بداية الحرب، بحيث يمكن أن يصل معدل البطالة لدى الشباب إلى 78 بالمائة، فضلاً عن ضرورات إصلاح المنشآت الصحية، واستعادة النظام التعليمي الذي تضرر بصورة بالغة نتيجة استهداف المنشآت التعليمية واستخدام المدارس كمقار عسكرية، بالإضافة إلى: نقص الوقود، وتقلص إمداد الكهرباء للعديد من المدن الكبرى إلى ساعتين يومياً مما أثر سلباً على من الخدمات الأساسية.

ونقلت الدراسة عن مدير دائرة المشرق فى البنك الدولى ساروج كومار جا قوله: "إن وجود تسعة ملايين سوري عاطل عن العمل سيكون له عواقب طويلة الأمد بعد توقف المعارك، ومن شأن رحيل ما يقرب من خمسة ملايين لاجئ خارج البلاد، بالإضافة إلى عدم كفاية التعليم وسوء التغذية، أن تؤدي إلى تدهور طويل الأجل فى الأصول الأكثر قيمة للبلاد، وهى رأس المال البشري، وفى المستقبل، عندما تشتد حاجة سوريا إليها، سيكون هناك نقص جماعي في المهارات الحيوية".

وقدر التقرير خسارة الناتج المحلي الإجمالي للحرب بنحو 226 مليار دولار، مؤكداً أنه كلما طال أمد الأزمة أصبح التعافي منه أكثر صعوبة، ونقل عن هارون أوندر، الخبير الاقتصادي الأول فى البنك الدولى قوله: "تُظهر نتائجنا أنه إذا انتهت الحرب هذه السنة، فإن الاقتصاد سيرمم على مدى السنوات الأربع التالية 41% من الفجوة مقارنة مع مستواه قبل الصراع، وستبلغ الخسائر الناجمة عنه 7.6 أضعاف إجمالي الناتج المحلى قبل نشوب الصراع على مدى عقدين من الزمن... لكن إذا استمرت الحرب إلى السنة العاشرة، فإن أقل من ثلث هذه الفجوة سيتم تعويضه بعد أربع سنوات من نهاية الحرب، وستصل الخسائر الإجمالية إلى 13 ضعف من إجمالي الناتج المحلى عام 2010 على مدار عقدين،

وسيتضاعف عدد السوريين الهاربين عبر الحدود بحثاً عن الأمان بين السنة السادسة والسنة العشرين من الصراع".

ووفقاً لتقديرات وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية فإن نسبة البطالة بلغت 62 بالمائة، في حين تبلغ نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر نحو 82 بالمائة، وتدنى الاقتصاد بنسبة 70 بالمائة نتيجة تراجع الاستهلاك المحلي والإنتاج، وانخفاض الدعم، وارتفاع التضخم، مما تسبب في تراجع احتياطيات العملات الأجنبية وزيادة العجز التجاري ، وتدهور قيمة الليرة السورية ، وانخفاض القوة الشرائية.

وبالإضافة إلى تضاعف مشاعر الغضب والكراهية المتولدة من القتال الراهن؛ فلن يكون لدى أية قوة خارجية، بما في ذلك إيران وروسيا وتركيا، الحافز لدفع التكاليف الهائلة لإعادة الإعمار ومساعدة سوريا في تعويض عشر سنوات فقدتها من عمر التنمية، خاصة وأن نظام الأسد فاسد على نحو غير عادي، ففي عام 2017 صنفت منظمة الشفافية الدولية النظام في مرتبة متقدمة بين الدول الفاسدة، وإذا لم يتم التوصل إلى عملية سلام حقيقية تنهي الصراع بصورة دائمة، فإن أي "سلام منقوص" سينتج عنه تضاعف المعاناة الإنسانية وتحفيز الإرهاب والتطرف من جديد.

ما الذي يجب أن يحكم الإستراتيجية الأمريكية فيما يتعلق بالبقاء أو المغادرة

رأت الدراسة أن حيثيات خطط الإدارة الأمريكية للمغادرة لا تعالج القضايا الاستراتيجية الكبرى، حيث يتركز الجدل القائم على هزيمة "داعش" بشكل حصري، مع تجاهل كامل لضرورات محاربة قوى التطرف الأخرى، وسبل منع ظهور حركات إرهابية جديدة عبر تحقيق الاستقرار.

ويجب أن تتضمن الأسئلة المطروحة مناقشة متطلبات إنشاء جيب أمني يضم الكرد والعرب، والمسائل المتعلقة بأمن حلفاء واشنطن، وكيفية التعامل مع إيران من جهة، ومعالجة العلاقات الأمريكية السيئة أصلاً مع تركيا وروسيا من جهة ثانية. وتبقى أعظم السخافات في الجدل القائم حالياً التعامل مع سوريا كما لو أنها جزيرة معزولة لا تؤثر تصرفات الولايات المتحدة فيها على جيرانها وعلى بقية العالم.

ولفتت الدراسة الانتباه إلى أهمية تقييم حجم وتكلفة الانخراط الأمريكي بصورة واقعية، إذ أن الرئيس يبالغ بشكل حاد من خلال الحديث عن سبعة تريليونات دولار تم إنفاقها ما بين 2001 حتى يومنا، وهذه الأرقام غير ذات صلة ومبالغ فيها بشكل كبير، وإذا لم يطرأ أمر جوهري على المزيج الحالي من الأخطار والمهددات فإن الحاجة لتقديم دعم جوي رئيسي قد انتهت، ولم تعد الولايات المتحدة بحاجة إلى نشر وحدات هجومية رئيسية نتيجة اعتمادها على عدة آلاف من القوات الحليفة، في حين لا يتجاوز عددالجنود الأمريكيين في سوريا ألفي مقاتل، ويقتصر مجموع المقاتلين الأمريكيين في سوريا والعراق للعام المالي 2019 على 5765 آلاف جندي.

وفي مقارنة متغيرات الانخراط الميداني للقوات الأمريكية؛ يمكن القول إن ذروة أعداد القوات الأمريكية التي قاتلت في العراق قد بلغت 224286 ألف في أبريل 2008، وبلغت ذروة تكاليفها السنوية 114 مليار دولار حينذاك، وذلك مقارنة بالموازنة المالية لعام 2019 والتي تنخفض فيها مخصصات تدريب وتجهيز المعارضة السورية التي تم فحصها إلى 300 مليون دولار فقط، في حين يُتوقع أن يجري تخفيض ميزانية القوات الأمريكية في العراق من 1.27 مليار دولار هذا العام لتصبح 850 مليون في العام القادم. وبناء على ذلك فإن التكلفة الإجمالية لعملية محاربة تنظيم داعش المسماة "العزم المتأصل" في العراق وسوريا لا تزال بعيدة جداً عن مبلغ 144 مليار التي تم إنفاقها عام 2008، وعن الزج بأكثر من 224 ألف مقاتل آنذاك، ناهيك عن الرقم الأسطوري (7 تريليون) الذي يذكره ترامب، مع التأكيد على أن العراق تنفق اليوم 11٪ من إجمالي دخلها القومي على الأمن، بينما تنفق معظم دول حلف الناتو أقل من 2٪، في حين يقدر مراقبو حسابات وزارة الدفاع أن الولايات المتحدة تنفق 3.1٪ من تاتج دخلها.

التعامل مع حالة عدم النصر على "داعش"

رأى كوردسمان أنه من العبث الحديث عن ربط هزيمة "داعش" بهزيمة الإرهاب حتى في سوريا، ناهيك عن المنطقة والعالم؛ فوزارة الدفاع الأمريكية تقدر وجود ما بين ألف إلى ثلاثة ألف مقاتل من عناصر التنظيم شرق سوريا وغرب العراق، وللقضاء على هذا التنظيم فإن أول ما ينبغي للولايات المتحدة فعله هو الإجهاز على ما تبقى من فلول التنظيم والقضاء على أكبر عدد من عناصره المتبقية بين العراق وسوريا.

وطالب الباحث الإدارة الأمريكية بالتزام النزاهية فيما يتعلق بالتعامل مع خطر التنظيم الذي يستحوذ على 36 بالمائة من العمليات الإرهابية في سوريا ومثلها في العراق، حيث ارتكب عام 2016 نحو 1451 حادثة من مجمل 6088 حادثة رئيسية مما يشكل نسبة 24% من مجمل الحوادث، مما يؤكد أن المتضرر الأكبر من عمليات "داعش" هم المسلمون السنة، أما إذا نظرنا إلى مجمل الهجمات الإرهابية في العالم عام 2016 فيمكن ملاحظة أنها قد بلغت 11072 حادثة نجم عنها مقتل 25621 وإصابة 33814، وانحصرت مسؤولية التنظيم فيها على 10.2 بالمائة من الهجمات، و3.6 من الوفيات، و2.3 من الإصابات.

ولدى التدقيق في إحصاءات عام 2016 الخاصة بسوريا لوحدها، فقد وقع 363 هجوماً إرهابياً، أي بنسبة 3.2 بالمائة من مجمل الهجمات الإرهابية في العالم، وتسببت بمقتل 2088 أي ما نسبته 0.8% من الوفيات على مستوى العالم، وجرح 2656، أي بنسبة 0.8% من مجموع الإصابات من الأعمال الإرهابية عالمياً.

واستنتج كودرسمان أنه لو أرادت واشنطن التزام الصراحة في تعاملها مع خطر الإرهاب في سوريا؛ فإنه من الخداع الادعاء أن هزيمة "داعش" وحدها ستشكل نهاية الإرهاب أو الإسهام في تأمين الولايات المتحدة من الهجمات الإرهابية، بل يجب التأكيد على أن هزيمة التنظيم في سوريا ستقتصر على القضاء على مسماه، مع إمكانية تحرك الناجين من عناصره لإنشاء تشكيلات جديدة وشن المزيد من الهجمات التي لن تكون من صنع "داعش" آنذاك، وينبغي أن تأخذ إستراتيجية الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب بعين الاعتبار هذه الحقائق المتعلقة بالعراق وسوريا مقارنة بالأرقام العالمية.

واستنتجت الدراسة ضرورة إدراك أن التطرف هو عرض من أعراض عدم الاستقرار في الكثير من بلدان الشرق الأوسط وغيرها من الدول النامية، وأنه ليس المرض بحد ذاته، وأن المطلوب هو حماية العالم من الإرهاب وليس إعادة تشكيل العالم، ولن يتحقق السلم العالمي إلا من خلال دفع البلدان المعنية لمعالجة أسباب التطرف والإرهاب التي تقوم بها المنظمات المتطرفة أو التي ترتكبها أعداد كبيرة من الذئاب المنفردة أو من خلال معالجة الأسباب المحلية، وخاصة فيما يتعلق بالمشاكل السياسية، وتحديات الحوكمة، ومحاربة الفساد، وتحقيق التنمية، وتوفير الوظائف، وتوزيع الثروة، وفرض سيادة القانون. وينبغي على الولايات المتحدة أن لا تسعى لإعادة تشكيل العالم حسب مخيلتها بل يتعين مساعدة الدول والشعوب على إعادة تشكيل كياناتهم الخاصة بهم، واستخدام كميات محدودة

من أموال المعونات كمحفز عندما يمكن أن يساعد ذلك في إحراز تقدم كبير في البلدان المضيفة ولدى الشركاء الإستراتيجيين، فتجميد مبلغ 200 مليون دولار من المساعدات المعدة لسوريا هو الخطأ بعينه، أما استخدام هذه المعونة بحكمة وبالاستعانة بخبرات البنك الدولي فإن ذلك سيجعلها أكثر فاعلية.

ويبقى التحدي الأكبر في صياغة إستراتيجية مدنية-عسكرية لمكافحة التطرف وتحقيق الاستقرار والسلام المستدامين، حيث يظهر بشكل واضح بأن الاقتصار على محاربة مظاهر الإرهاب لا تكفي لوحدها، بل لا بد من التعامل مع المسببات، وحتى إن تم تحقيق شكل من أشكال النصر التكتيكي بهذه الطريقة السطحية، فإن ذلك سيقوم على مبدأ "اضرب واهرب"، ومن المؤكد أن هذه المناورات المحدودة لن تحقق سلاماً واستقراراً مستدامين.